ثم الوصية بجميع المال اي اذا عدم من تقدم ذكره بدأ بمن اوصى له
بجميع المال فيكمل له وصيته لان منعه عما زاد على الثلث كان لاجل
الورثة فاذا لم يوجد منهم احد فله عند ذاما عين له كله وانما انحى
عن ذلك المقر له بناء على ان له توجيه قول به بخلاف ان لو قال له تم بيت
المال اي اذا لم يوجد احد من المذكورين توضع التركة في بيت المال
على انها مال ضائع فصارت بجميع المسلمين فتوضع هناك
وليس ذلك طريق الارث بناء على انهم اخوته الا يرى ان الذمي
اذا لم يوجد له وارث يوضع ماله في بيت المال وكما يرث المسلم
من الكفار وبالعكس فكذلك ايضا انه يستوي بين الذكر والانثى
من المسلمين في العطية من ذلك المال وكما يستويان بينهما في الميراث
وعند ذلك فعينة ان بيت المال كان ساقطا مما يقدم على
ذوي الارحام او الرد فان لم ينتظم رد او كان على ذوي الفروض النسبية
بنسبة فرايضهم ثم يصرف الى ذوي الارحام وكما مر بيانه عندهم اصلا
لموجب الموالات والمقر له بالنسب على العصبة وكما لو كان ضيع لجميع المال
كما بيناه هناك عليه

فصل

اما يمنع من الارث

اربعة الاول الرق فاي كامل كان كالقن او ناقصا
كالمكاتب والمدبر وام الولد وذلك لان الرقيق مطلقا

كما يملك المال بالاسباب الملك كذلك يملك ايضا بالارث وكان
جميع ما في يده من المال فهو لمولاه فلو ورثناه من قريبه لوقع الملك
لسيده فيكون توريثا للاجنبي بلا سبب فانه بط اجماعا
ومعنى البعض عند ابي حنيفة بمنزلة المكاتب فيما عليه درهم في فكاك
رقبته فلا يرث ولا يحجب احدا عن ميراثه وعند هما حر فيرث
ويحجب والمسئلة مبينة على ان العتق يتجزى عنده خلافا لهما
والثاني القتل الذي يتعلق به وجوب القصاص والكفارة
اما القتل الذي يتعلق به وجوب القصاص فهو القتل عمدا وذلك
بان يتعمد ضربه بسلاح او ما يجري مجراه في تفريق اجزاء كالحديد
من الخشب والحجر وموجبه الاثم والقصاص والكفارة فيه وعند الشافعي
رحمه الله اذا تعمد ضربه بما يقتل به غالبا وان لم يكن محددا والحجر عظيم
فهو ايضا عمد واما القتل الذي يتعلق به وجوب الكفارة فهو
اما شبه عمد كان يتعمد ضربه بما لا يقتل به غالبا وموجبه على القولين
منا الدية على العاقلة والاثم والكفارة وما تولد فيه واما خطاء
كان رمى الى صيد فاصاب انسانا او انقلب في النوم فقتله
او وطئت دابته وهو راكبها او سقط من سطح على انسان فقتله
حجر من يده فمات وموجبه الكفارة والدية على العاقلة ولا اثم

Copyright © King Saud University